Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

# التنمية الاقتصادية في العراق المقومات وسبل النهوض(*)

أ.د.كامل علاوي كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

الباحث: فاضل نعمه طاهر الصريفي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

## المقدمة

لقد تمكّن العراق حتى نهاية السبعينات في إنجاز قدر من التنمية ساعد في تحقيقه مورد النفط. فكان العراق في عام 1975 ضمن فئة البلدان النامية متوسطة الدخل وفي الشريحة الوسطى منها . وكان من المتوقع دخوله فئة البلدان عالية الدخل في عقدين من الزمن مع أحداث تقدم صناعي وعمراني جوهري. ففي مجال إنتاج النفط الخام قاربت طاقته الإنتاجية 3.8 مليون برميل يومياً وصادراته 3.2 مليون برميل يومياً في عام 1980. واتخذت تدابير أولية لزيادة طاقة إنتاج النفط إلى 5.5 مليون برميل يومياً وأنجزت طائفة واسعة من مشاريع التصنيع فضلاً عن تقدم ملموس في إنتاج الكهرباء, مع تحرك باتجاه إزالة الاختناقات في البنى التحتية والخدمات وكانت مستويات التعليم والصحة تتناسب مع مجموع إمكاناته الاقتصادية, بيد إن بلدنا يحمل بذور الخراب في بنائه السياسي الذي كان مأزوماً على الدوام . إذ بقيت السلطة محوراً للتوتر الدائم والرعب ونوبات سفك الدماء, في أجواء من النزاع الإقليمي الظاهر والمستمر, وتنافس الإيديولوجيات وطموحات الهيمنة.

وتفسر العوامل السياسية والثقافية ما جرى للعراق منذ بدء الحرب العراقية الإيرانية مروراً بغزو الكويت وحرب الخليج الأولى والعقوبات الاقتصادية على العراق وشعبه المظلوم جرّاء غزوه للكويت الشقيقة والاجتياح العسكري الأمريكي عام 2003.

فقد دخل العراق الحرب مع إيران بفوائض نفطية تقارب (40 مليار دولار) واستنفذ عند نهاية عام 1982, وتوقف الجهد التنموي تقريباً من ذلك العام وتزايد اعتماد العراق على القروض الأجنبية حتى وصلت إلى (82 مليار دولار) نهاية الحرب عام 1988.

والسبب نفسه عدم كفاية إيرادات النفط بدأ الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل الإنفاق الداخلي وأصبح المصدر الوحيد في سنوات العقوبات ما بين نهاية الحرب مع إيران وقرار العقوبات في آب 1990 وقد جرت محاولات جادة لاستئناف التنمية التي توقفت وبوشر بالعديد من المشاريع التطوير الصناعي وتوليد الكهرباء وغيرها.

وضاعت تلك الجهود أيضاً ودمّرت حرب عام 1991 أغلب الأصول التي تراكمت عبر ة العقود الماضية ولم تستأنف التنمية الصناعية لحد الآن.

**أهداف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مسار التنمية الاقتصادية في العراق
2. تحديد المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي
3. وضع رؤية مستقبلية عن التنمية الاقتصادية

(*) البحث مستل عن رسالة ماجستير للباحث الثاني وبأشراف أ.د. كامل علاوي، في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة/ قسم الاقتصاد

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها "على من وجهه الموارد في العراق إلا إن مسيرة التنمية فيه لا تتواءم مع ما يمتلكه من تلك الموارد مما أدى تشوه عملية التنمية"

**هيكلية البحث:** لغرض تحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية فقد قسم البحث على فقرتين أساسيتين، تناولت الأولى مقومات النهوض التنموي في العراق والفقرة الثانية تضمنت مستقبل التنمية في العراق في ضوء مقوماتها.

Introduction:

Until the end of the seventies, Iraq was able to achieve a degree of development that the oil resource helped to achieve. In 1975, Iraq was in the category of middle-income developing countries and in the middle category of them. It was expected to enter the category of high-income countries in two decades with the events of substantial industrial and urban progress. In the field of crude oil production, its production capacity approached 3.8 million barrels per day, and its exports were 3.2 million barrels per day in 1980. Initial measures were taken to increase oil production capacity to 5.5 million barrels per day, and a wide range of manufacturing projects were completed, in addition to significant progress in electricity production, with a move towards Removing bottlenecks in infrastructure and services, and the levels of education and health were commensurate with its total economic potential. However, our country bears the seeds of ruin in its political structure, which was always in crisis. The authority remained a focus of constant tension, terror and bouts of bloodshed, in an atmosphere of apparent and continuous regional conflict, competing ideologies and ambitions for hegemony.

Political and cultural factors explain what happened to Iraq since the start of the Iran-Iraq war, through the invasion of Kuwait, the first Gulf War, and the economic sanctions on Iraq and its oppressed people as a result of its invasion of sister Kuwait and the US military invasion in 2003.

Iraq entered the war with Iran with oil surpluses of nearly $40 billion and was exhausted at the end of 1982. The development effort almost stopped that year, and Iraq's dependence on foreign loans increased until it reached $82 billion at the end of the war in 1988.

The same reason is the insufficiency of oil revenues. Reliance on borrowing from the Central Bank began to finance internal spending, and it became the only source in the years of sanctions between the end of the war with Iran and the sanctions decision in August 1990. Serious attempts were made to resume development that had stopped, and many projects were launched for industrial development, electricity generation, and others. .

Those efforts were also lost, and the 1991 war destroyed most of the assets that had accumulated over the past decades, and industrial development has not yet resumed.

Research Objectives: The research seeks to achieve the following objectives:

1. Determine the course of economic development in Iraq
2. Determine the problems facing the Iraqi economy
3. Develop a future vision for economic development

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

Research hypothesis: The research stems from the hypothesis that "whose face are the resources in Iraq, but the development process in it is not compatible with what it possesses of those resources, which led to the distortion of the development process."
Research Structure: For the purpose of achieving the objectives of the research and verifying the validity of the hypothesis, the research was divided into two main paragraphs.

## أولا: مقومات النهوض التنموي في العراق.

يمتلك العراق مقومات عدة للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية وأهم تلك المقومات هي:

1- الموارد البشرية:

يعد المورد البشري من أهم مقومات النهضة الاقتصادية للأمم, بل أصبح هذا المورد يمثل حجر الأساس الأهم في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء وإذا كانت الأدبيات التقليدية تركز الاهتمام على الموارد المادية ورؤوس الأموال كمحرك للاقتصاد, فان الأدبيات الحديثة تحولت في التركيز على نحو ما يعرف الآن برأس المال البشري أو المال الفكري أو المعرفي الذي يعد المفتاح الأساسي لتطور اقتصاديات الدول كذلك للمنظمات سواء أكانت ذات إنتاج سلعي أم خدمي[1].

هذا المورد الذي يمثل بكافة المعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها الفرد والتي يمكن أن يوظفها في خدمة المجتمع, وفي هذا الإطار فان العراق يعد من البلدان التي يمتلك تلك الموارد الهائلة والتي تشكل ربحاً اقتصادياً كبيراً للدول المتطورة[2].

إن نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان في العراق بلغت 54,30%, وإن معدل النشاط الاقتصادي للسكان في سن العمل هو 29%. وتعد هذه النسبة أوطأ نسب المشاركة في النشاط الاقتصادي في العالم. ونسبة السكان النشطين في سن العمل إلى إجمالي عدد السكان في سن العمل هي 52%. وهذا يعني إن نصف السكان في سن العمل (من 15 إلى 64 عاماً) هم في العاطلين عن العمل, وان نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي بحدود 83%, في حين ان لم تمثل نسبة مساهمة الإناث إلى إجمالي حجم السكان سوى 17%(حسب إحصاءات ومسوحات العام 2008)[3].

لقد شهد سكان العراق تزايداً سريعاً في السنوات الماضية فقد أشارت نتائج التعداد العام للسكان 1977م إن عدد سكان العراق بلغ 16,3 مليون نسمة واسمرت معدلات النمو السكاني إلى الارتفاع مابين (2,5% إلى 3%) تقريباً فقد زاد ذلك من حجم السكان حتى وصل عام 2009م إلى 31,6 مليون نسمة وإلى 33,3 مليون نسمة عام 2014 وحسب الإسقاطات السكانية فمن المتوقع أن يصل إلى 38,9 مليون نسمة عام 2017م ولابد أن نركز على انعكاس هذا الاتجاه الديمغرافي على الفئة العمرية (15-64) سنة حيث بلغت 17,8 مليون نسمة عام 2009م وزادت لتصل إلى 19 مليون عام 2011م وإلى 19,6 مليون نسمة عام 2012م لتشكل نسبة 56,1% عام 2009 و(56,9%) عام 2011 و57,2% عام 2012 وسترتفع إلى 58,6% عام 2017[4].

إذ ارتفاع نسبة السكان في سن العمل يعني تزايد القوة الدافعة للاقتصاد (قوة العمل) بسبب العلاقة الطردية بين حجم السكان وعرض العمل, يفسر هذا تعزيز النمو المولّد للوظائف للارتقاء بسوق العمل

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

فلابد للسياسات الاقتصادية أن تأخذ دورها ليكون سوق العمل أكثر انضباطاً وتوازناً باتجاه المواءمة ما بين عرض العمل والطلب عليه للاستفادة القصوى من المزايا الاقتصادية للموارد البشرية التي تعتبر من مقومات التنمية الاقتصادية للعراق[5].

وفيما يلي جدول يبين حجم السكان ومعدل النمو السكاني في العراق للأعوام 2003–2012:

جدول (1) معدل النمو السكاني في العراق للأعوام 2003–2012

| السنوات | عدد السكان | المعدل |
|---|---|---|
| 2003 | 26340 | 2.67 |
| 2004 | 27460 | 2.3 |
| 2005 | 27963 | 2.4 |
| 2006 | 28810 | 2.0 |
| 2007 | 29982 | 3.2 |
| 2008 | 31895 | 3.0 |
| 2009 | 31664 | 3 |
| 2010 | 32481 | 3.0 |
| 2011 | 33330 | 2.8 |
| 2012 | 34208 | 2.9 |

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء للاعوام 2003 – 2012

**2– الموارد الطبيعية:**

يُعدّ العراق من الدول التي تمتلك إحتياطياً كبيراً من موارد الطاقة، وبخاصة النفط والغاز – فضلاً عن المعادن الأخرى – كالكبريت والفوسفات والزئبق، التي تُستعمل في الصناعات الإنشائية والكيميائية والأسمدة والمنظفات. وسنركّز هنا على أهمّ موردَين هما: النفط والغاز، وبخاصةً النفط الذي يعتمد فيه الإقتصاد العراقي إعتماداً كبيراً على عوائد تصديره كونه المصدر الأساس في تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي إنّ أيّ محاولة إتفاق لإعادة البناء الإقتصادي، ولإنعاش النمو والإصلاح، لابدّ وأن ترتبط بالتطورات التي تحدث في القطاع النفطي.[6]

وللنفط أهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية في العراق. وله خصائص تختلف باقي النفوط، لعلّ أهمها ما يأتي:

**1**– العمر والإحتياطي:

يمتلك العراق ثالث إحتياطي عالمي مؤكد في النفط، إذ يبلغ 145 مليار برميل تقريباً، والذي يمثل نسبة 10,7% من الإحتياطي العالمي، و14% من إحتياطي نفط أوبك.[7]

إنّ الإحتياطيات العراقية من النفط الخام تفوق كثيراً عن ما هو معلن، لكون العراق يعوم على بحيرة من النفط، وإنّ احتياطياته ربما تفوق احتياطيات السعودية الضخمة التي تبلغ نحو ربع إحتياطيات العالم.[8] ذلك لأنّ التنقيب عن النفط قد توقف في العراق منذ عام 1980م، مما يعني أنّ المخزون الحقيقي لنفط العراق أعلى بكثير عن المعلن، وسيظل يمتلك إحتياطيات نفطية كبيرة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وتشير معلومات وزارة النفط العراقية عام 2011م إلى أن الإحتياطي وصل إلى (143) مليار برميل. وتُقدّر الأوساط الأمريكية الإحتياطيات المؤكدة الأخرى بحدود 214 مليار برميل، بالإضافة إلى التقديرات للترسبات، والمقدّرة جمعياً بأكثر من (400) مليار برميل. وإذا ما جرى اعتماد (75%) من هذا الإحتياطي، فإنّ الإحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع إلى 275 مليار برميل، ما يجعله الدولة الثانية بعد السعودية، وبنسبة (21%) من الإحتياطي العالمي.[9]

والجدول الآتي يوضّح الأهمية النسبية للإحتياطي العراقي، مقارنة بالإحتياطي العالمي للمدة 2000-2013.

جدول (2) الأهمية النسبية للإحتياطي العراقي، مقارنة بالإحتياطي العالمي للمدة 2000-2013.

| السنة | الإحتياطي العالمي (مليون برميل) | الإحتياطي العراقي (مليون برميل) | نسبة الإحتياطي العراقي إلى الإحتياطي العالمي |
|---|---|---|---|
| 2000 | 1090,620 | 112,5 | 10 |
| 2001 | 1121،822 | 115,0 | 10 |
| 2002 | 1151,734 | 115,0 | 10 |
| 2003 | 1169,480 | 115,0 | 10 |
| 2004 | 1177,466 | 115,0 | 10 |
| 2005 | 1189,178 | 115,0 | 10 |
| 2006 | 1195,130 | 115,0 | 10 |
| 2007 | 1204,182 | 115,0 | 10 |
| 2008 | 1170,9 | 115,0 | 10 |
| 2009 | 1188,1 | 143,0 | 12 |
| 2010 | 1236,7 | 142,0 | 11,5 |
| 2011 | 1244,7 | 141,0 | 11,36 |
| 2012 | 1256,6 | 145,0 | 11,25 |
| 2013 | 1206,0 | 144,2 | 12 |

المصدر: النشرة الإحصائية لمنظمة أوبك، أعداد مختلفة

إرتفاع إنتاجية الآبار النفطية:

تصل إنتاجية آباره – كمتوسط – إلى مليون برميل يوميا، وهي اقل بقليل من الآبار السعودية التي تصل إلى 4.533 مليون برميل يومياً.[10]

وغالبية إنتاج النفط، منبعها ثلاثة حقول عملاقة فقط: كركوك، وحقل الرميلة الشمالي، وحقل الرميلة الجنوبي في جنوب العراق. وبها أصبح العراق ثاني أكبر منتج في OPEC أواخر عام 2012م. ومع اتجاه إيران للانزلاق بسبب: زيادة الاستهلاك المحلي، العقوبات الدولية، وانخفاض المخزون، كان العراق قادراً على استيعاب الحصة السوقية لإيران لمصلحته الإقتصادية.[11]

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أنّ تزايد وتيرة الإنتاج مازالت مستمرة منذ عام 2013، إذ أعلنت وزارة النفط في شهر آب/أغسطس 2013 تحقيقها زيادة في إنتاج النفط الخام، بلغت أكثر من 3,250 مليون برميل يومياً مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي الذي بلغ 2,942 مليون برميل يومياً، عدا إقليم كردستان.*

جدول (3) تطور إنتاج النفط في العراق للمدة 2001-2012

| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2.983 | 2.625 | 2.399 | 2.390 | 2.375 | 2.086 | 1.995 | 1.877 | 2.011 | 1.308 | 2.023 | 2.390 |

Source: U.S. Energy information Administration

إنخفاض تكاليف الإنتاج:

كلفة الإنتاج النفطي في العراق منخفضة، فالكلفة الرأسمالية + الكلفة التشغيلية في العراق لا تتجاوز (1,2) دولار للبرميل الواحد، وهي أوطأ الكلف في العالم، مما يرفع من درجة التأكد من الربحية مهما انخفض السعر. ونظرياً لا يمكن أن ينخفض السعر إلى ما دون (10) دولار بسبب التكاليف الحدية المرتفعة للنفط الأمريكي ونفط فنزويلا.[12]

**2**- نوعية النفط العراقي:

كما يتميز بأنّه من النفوط الخفيفة التي تمتاز بقلّة محتواها الكبريتي، مما يجعلها أكثر طلباً من النفوط الأخرى الثقيلة وغير المرغوبة في المجال الصناعي.[13] لكن تخلتف التكنولوجيا المستخدمة وعدم تطوير الحقول أثر على نوعية النفط العراقي.

أمّا مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى تطوره ونموه يعد من المؤشرات الأكثر وضوحاً للتعبير عن مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، إذ أنّ تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد.[14]

وإذا ما أخذنا المدة 2007 – 2012 التي تبيّن من خلالها – وكما يظهر في الجدول – مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي للمدّة نفسها، إذ يُلاحظ أنّ مساهمة قطاع النفط الخام عام 2007 بلغت 44.9%، وهي تقريباً النسبة نفسها التي كان عليها عام 2012 . وكان من المؤمل تتزايد مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بمرور الزمن, بسبب الاعتماد الرئيسي للبلاد على هذا المنتوج الحيوي . بيد أنّ ذلك لم يحدث لأسباب، منها ما يتعلق بسوء الإدارة والتخطيط، ومنها ما يتعلق بالاعمال الارهابية التي تضرب العراق وكذلك وعدم الاستقرار السياسي [15].

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (3) مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات ونسب قيمة الصادرات الى النفط والناتج المحلي للمدة 2000 – 2014

| السنة | النفط الخام ( مليون دينار ) | الناتج المحلي الإجمالي ( مليون دينار ) | اجمالي قيمة الصادرات ( مليون دينار ) | قيمة الصادرات كنسبة من النفط الخام (%) | قيمة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 41834912 | 50213699.9 | 101743 | 0.2 | 0.2 |
| 2001 | 30799376.2 | 41314568.5 | 99444 | 0.3 | 0.2 |
| 2002 | 29021398.8 | 41022927.4 | 79935 | 0.3 | 0.2 |
| 2003 | 20349772 | 29585788.6 | 50700 | 0.2 | 0.2 |
| 2004 | 30808541.6 | 53235358.7 | 77800 | 0.3 | 0.1 |
| 2005 | 42379784.7 | 73533598.6 | 70100 | 0.2 | 0.1 |
| 2006 | 52851810.9 | 95587954.8 | 92700 | 0.2 | 0.1 |
| 2007 | 59018094.5 | 111455813.4 | 50085400 | 84.9 | 44.9 |
| 2008 | 87166401.2 | 157026061.6 | 71446600 | 82.0 | 45.5 |
| 2009 | 55998048.1 | 130643200.4 | 48355900 | 86.4 | 37.0 |
| 2010 | 72905000.1 | 162064565.5 | 61077000 | 83.8 | 37.7 |
| 2011 | 115256423.7 | 217327107.4 | 97093700 | 84.2 | 44.7 |
| 2012 | 126435557.5 | 254225490.7 | 110012200 | 87.0 | 43.3 |
| 2013* | 125573889.5 | 271091777.5 | 104024100 | 82.8 | 38.4 |
| 2014** | 121131113.9 | 260610438.4 | 98095400 | 81.0 | 37.6 |

العمودان 5 و6 أحتسب من قبل الباحث .

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء ,مديرية إحصاءات التجارة ' التقرير السنوي للصادرات 2014, 2015, ص6.

تُعدّ الإيرادات النفطية في العراق المصدر المهم – إن لم يكن الوحيد – نسبياً في تمويل ميزانية الدولة والفعاليات الإقتصادية. فمنذ اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات النفطية العالمية كانت الإيرادات تشكل المصدر الرئيسي في تمويل ميزانية الدولة الإعتيادية التي تقوم بأوجه الصرف المختلفة على الدوائر والوزارات المختلفة.[16]

ربما أن إيرادات النفط هي المصدر الأساس جعل من الدولة رب عمل بالنسبة للسكان.[17]

والسمة الغالبة في قطاع الغاز في العراق هي الهدر غير المسوّغ إقتصادياً، إذ يتم حرق غالبية إنتاج الغاز الطبيعي. وتشير التقارير إلى أنّ العراق هو في المرتبة الرابعة عالمياً في قائمة أكثر 20 بلداً في حرق الغاز الطبيعي عام 2011، في حين يحتل المرتبة الأولى عربياً. وكان من المؤمل إتخاذ خطوات جادة للحد من إحراق الغاز واستخدامه في مجال توليد الطاقة.[18]

يوضح الجدول (4 ) إنتاج الغاز في العراق للمدة 2003 – 2011, اذ بلغ 9781 مليون متر مكعب قياسي سنة 2003, ارتفع الى 18692 (م م م ق) سنة 2011 وبعدل تغير قدره 1% سنويا للمدة المذكورة . أما المستهلك منه فقد بلغ 5542 (م م م ق) سنة 2003, ارتفع الى 8991 (م م م ق) سنة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2011 وبعدل تغير سنوي قدره 6.9% . أما المحروق من الغاز الطبيعي فقد بلغ 4239 (م م م ق), ارتفع الى 9701 (م م م ق) وبعدل تغير قدره 14% سنويا وهو أعلى من معدل للاستهلاك والانتاج ويرجع ذلك الى تزايد عمليات إنتاج النفط والذي يكون الغاز مصاحب له وعدم استغلاله .

جدول(4) كمية الغاز الطبيعي والمنتج والمحروق في العراق للمدة 2003- 2011 (م م م ق)

| السنة | المنتج | المستهلك | المحروق | نسبة الاستثمار المستهلك الى المنتج % |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 9781 | 5542 | 4239 | 57 |
| 2004 | 14171 | 7213 | 6958 | 51 |
| 2005 | 13723 | 7083 | 6639 | 52 |
| 2006 | 14152 | 6979 | 7173 | 53.3 |
| 2007 | 14370 | 7372 | 6998 | 52 |
| 2008 | 15516 | 9275 | 6241 | 59.8 |
| 2009 | 17520 | 10140 | 7381 | 58 |
| 2010 | 16887 | 9311 | 7575 | 55 |
| 2011 | 18692 | 8991 | 9701 | 48 |

المصدر: المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2012-2013, الباب الثالث عشر, ص2 .

قدّرت إحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكد في العراق 112 ترليون قدم مكعب في 2013 وهو يحتل المرتبة 12 الأكبر في العالم, وفقاً لمجلة (Oil and Gas Journal), وإنّ أكثر من 60% من هذه الإحتياطيات تكمن في جنوب العراق . وترتبط ثلاثة أرباع موارد الغاز الطبيعي في العراق مع النفط. وتتركز غالبية الإحتياطيات للغاز الطبيعي غير المصاحب في المناطق الشمالية[19].

جدول (5) الإحتياطيات من الغاز الطبيعي في العراق للمدة (1990-2010)

| السنة | الإحتياطي من الغاز الطبيعي (مليارم$^2$) | السنة | الإحتياطي من الغاز الطبيعي (مليارم$^2$) |
|---|---|---|---|
| 2000 | 3109 | 2007 | 3170 |
| 2001 | 3109 | 2008 | 3170 |
| 2002 | 3190 | 2009 | 3170 |
| 2003 | 3170 | 2010 | 3158 |
| 2004 | 3170 | 2011 | 3158 |
| 2005 | 3170 | 2012 | 3158 |
| 2006 | 3170 | 2013 | 3694 |

Source:
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria 2007.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria 2008.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria 2013, p 23 .
- منظمة أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014، الكويت، ص18.

**الموارد الزراعية في العراق :**

تبلغ المساحة الكلية للأراضي العراقية حوالي 435,000 كم2, وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 11,1 مليون هكتار, يتميز فيها 4,4 مليون هكتار منها عالي الخصوبة و4,7 مليون هكتار منها

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

متوسط الخصوبة ويشكل نسبة 26,6% من المساحة الكلية للعراق. وتشكل نسبة الأراضي الزراعية التي تعتمد الري حوالي 50% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية في حين تعتمد النسبة المتبقية 50% على الأمطار وأنماط الزراعة المعتمدة, والتي يزرع نصفها سنوياً تقريباً ويترك الاخر. وهناك مجموعتان من العوامل تؤثران على استغلال الأراضي الزراعية, المجموعة الاولى تؤثر ايجابياً وتؤدي الى زيادة استغلال المساحة وهي (التوسع الافقي في ارض خصبة بكر واستصلاح اراضٍ صحراوية وشبه صحراوية, وتجفيف مستنقعات).

اما المجموعة الثانية تؤثر سلباً يمكن ان تؤدي الى تدهور أو تآكل أو تصحر الارض الزراعية, وبالتالي انحسار مساحتها (التوسع العمراني, والاستغلال التجاري, والانجراف والتعرية والتملح) . وعلى محصلة المجموعتين من العوامل تتوقف بالنهاية على مساحة الاراضي الصالحة للزراعة المتاحة . بالرغم من ان القطاع الزراعي في العراق ينطوي على امكانات واسعة تجعله من القطاعات الهامة في دعم وتنويع الاقتصاد وتتخلص هذه الامكانات بما يلي[20]:

1- توفر الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة في العراق التي تبلغ مساحتها 11،1 مليون هكتار من مجمل مساحة العراق[21].

2- وجود الثروة الحيوانية المتنوعة, والتي تعد المصدر الرئيسي لاستهلاك الناس لهذه الثروة ومشتقاتها.

3- تنوّع التضاريس في ربوع العراق لتأهيلها في الزراعة متنوعة تشمل كل الانتاج النباتي والحيواني .

4- تهيئة المرتكزات الاساسية لدعم وتعزيز دور القطاع الزراعي.

5- تهيئة المرتكزات الهامة للتنظيمات المؤسسية والتشريعية التي تشجع القطاع الزراعي, ولكنها بحاجة الى تطوير وتحديث نهضة زراعية شاملة, يكون للقطاع الخاص دور ريادي.

جدول (6) الاهمية النسبية للناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق (بالاسعار الثابتة لعام 1988) للمدة (2003-2013)

| السنوات | الناتج الزراعي (1) بالاسعار الثابتة (مليون دينار) | الناتج المحلي (2) الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار) | الاهمية النسبية (*) |
|---|---|---|---|
| 2003 | 5850.3 | 26990.4 | 21.67 |
| 2004 | 4521 | 41607.8 | 10.86 |
| 2005 | 5939.6 | 43438.8 | 13.67 |
| 2006 | 6195.9 | 47851.4 | 12.94 |
| 2007 | 4479.7 | 48510.6 | 9.23 |
| 2008 | 3889 | 53523.6 | 7.92 |
| 2009 | 4020.7 | 56527 | 7.93 |
| 2010 | 4063.7 | 62309 | 7.23 |
| 2011 | 4739.7 | 63650.4 | 7.39 |
| * 2012 | 4941.1 | 70201.3 | 7 |
| ** 2013 | 5181.6 | 73158 | 6.90 |

المصدر : الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء.

* تقديرات أولية

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وبالرغم من اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي العراقي سواء من حيث حجم الموارد الاقتصادية المستخدمة او تأثيراته المتبادلة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى إلا أن اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي لا يتناسب واهميته في الواقع الذي يزداد الطلب على المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها، إذ ان ارتفاع الدخل القومي ومن ثم متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى ارتفاع الحجم المطلق للإنفاق العائلي على السلع الغذائية، بيد أن مساهمته ظلت متواضعة, ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الاخرى يجد مبرراته بالدرجة الاولى في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي, ومن المشاكل التي يتعرض لها القطاع الزراعي هي الاستخدام غير الكفوء للمياه .

وتعد الزراعة النشاط المقترن باستعمال المياه الاكثر اهمية, ولكن هذا القطاع الحيوي يعد من اقل القطاعات الاقتصادية كفاءة في استخدام المياه، فلقد ادت أساليب الري القديمة الى وصول الهدر في المياه الى نحو 60% من مياه الري قبل وصولها الى المحاصيل الزراعية[22]. بينما مؤشرات الماء المستدام التي تزيد على 40% بأن هناك سوء ادارة للمياه وندره ماء خطيرة وخاصة وان العراق سيواجه أزمة مياه حادة تؤدي إلى الجفاف والى النقص في المياه المخصصة للشرب[23] وذلك بسبب مواسم الجفاف المتكررة اولا وتقليل النسب من كميات المياه المطلب* من الجانب التركي والسوري والايراني بسبب قمة المشاريع المائية على نهري دجلة وروافدهما ثانياً.

**3- القطاع الخاص وضروراته:**

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تحقيق التنمية الإقتصادية، بخاصة في الإقتصاديات ذات النهج الليبرالي بسبب المساحة الكبيرة التي يشكلها في النشاط الإقتصادي، أمّا في العراق، فيُعدّ القطاع الخاص في القطاعات المتخلفة التي عانت من سوء الإدارة الإقتصادية طيلة الحقب الزمنية الماضية، إذ أدى تطبيق سياسات التخطيط المركزي إلى تدهور هذا القطاع، الأمر الذي أدى تهميش مساهمته في مسارات المال والإستثمار، فقد كانت الدولة تهتم بالأنشطة الرئيسة في الإقتصادي الوطني (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، من دون أن يسمح للقطاع الخاص إلاّ بممارسة ذلك الدور المحدود، بصفته مكملاً للدور الذي تمارسه الحكومة.[24]

ويُعدّ تغيّر النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 أدّى إلى ضعف الدولة المركزية المعتمدة في القطاع العام، وبدء نظام إقتصادي جديد وفق رؤى إقتصادية جديدة تدعو إلى الإبتعاد عن المركزية التي فشلت في إدارة الإقتصاد الوطني وتبني إقتصاد السوق، فضلاً عن فسح المجال إلى القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في الاقتصاد، ولهذا الغرض تمّ تشكيل (هيأة الخصخصة) في تموز من عام 2004، ومن ثم أعيد تشكيلها مع إعطائها صلاحيات واسعة [25] . وقد قامت الحكومة العراقية بإصدار قانون الإستثمار الجديد في العراق رقم 13 لسنة 2006. وجاء ضمن أهداف هذا القانون تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للإستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الإستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية. وجاء في قسم من مواد هذا القانون تشكيل هيأة تسمى (الهيأة الوطنية للإستثمار) تكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للإستثمار، ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها مراقبة تطبيق هذه الضوابط والتعليمات في مجال

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الإستثمار التي تخص المشاريع الإستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الإتحادي. أمّا المشروعات الإستثمارية في المحافظات، فقد جاء في القانون تشكيل هيئات إستثمار في المحافظات تتمتع بصلاحيات منح إجازات الإستثمار والتخطيط الإستثماري، وتشجيع الإستثمار، بالتشاور مع الهيأة الوطنية للإستثمار، لضمان توفر الشروط القانونية.[26]

وكذلك تضمّن القانون منح القطاع الخاص صلاحية إنشاء مصافي لتكرير النفط الخام.[27]

وفي إطار الجهود الترويجية، تمّ اتخاذ العديد من الإجراءات لتفعيل نشاط المؤسسات الوطنية من خلال عقد الندوات واللقاءات على المستويات المختلفة للتعريف بأهمية النشاط الخاص في العراق ودوره في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى النشاطات على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال الزيارات التي يقوم بها المسؤولون العراقيون لمختلف دول العالم، للترويج عن الإستثمار وإقامة المشاريع الإقتصادية المختلفة في العراق وإيفاد الكوادر الفنية المتخصصة لتدريب القوى العاملة.[28] ولتكثيف الحملات الإعلامية والإعلانية، ذلك لأنّ النفور والفزع والخوف لا يزال قابعاً في نفوس الناس. ولإنجاح الترويج للبرامج يحتاج مجموعة من البرامج والأنشطة التسويقية التي تُستخدم للإتصال بالمستهدفين لهذا البرنامج عبر مراحل مختلفة يُطلق عليها الهرم الترويجي،

وبناءاً على ما سبق فانه يمكن تلخيص الشروط الواجب توافرها لعملية الخصخصة في: [29]

1. للخصخصة طرق متعددة ولكل طريقة مزاياها ومساؤها، لذلك فأن قبل تطبيق برنامج الخصخصة في اي اقتصاد، لابد من دراسة فعلية لهذا الاقتصاد، من حيث مشاكله ومتطلباته، حتى يتم اختيار الطريقة الانسب لهذا الاقتصاد وتكون النتائج السلبية في اقل قدر ممكن.
2. الحرص الشديد من قبل السلطات المسؤولة عن برامج الخصخصة التي يتم تطبيقها بشفافية تامة.
3. ضرورة وجود برنامج زمني للخصخصة لمراعاة قدرة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع للاستفادة من ردود الافعال وخبرات التنظيم والتعبير والبيع في المراحل الاولى لتكون دعما للمراحل التالية للخصخصة[30].
4. ضرورة الترويج لبرنامج الخصخصة قبل البدء بتطبيقه وذلك لان الكثير لديه مفاهيم خاطئة او مغلوطة عنها.
5. ضرورة التدرج في تطبيق برنامج الخصخصة، حتى تكون النتائج الناجحة بداية مرحلة جديدة في برنامج الخصخصة.
6. مراعاة الابعاد الاجتماعية في برنامج الخصخصة.
7. جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق البرامج الخصخصة، درساً يمكن الاستفادة منها.
8. ضرورة تطوير الاسواق المالية، حتى يتم تداول الاسم بالاسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة المناسبة.
9. ضرورة استكمال الاطر التشريعية والمؤسساتية قبل البدء بعملية الخصخصة، منعا من استحواذ مجموعة معينة من افراد المجتمع ذوي مقدرة المالية العالية، مما يؤدي رفع تكلفة الخصخصة على خزينة الدولة[31].

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وللخصخصة **مبررات ومسوغات خارجية وداخلية**، وتتمثل **المسوغات الخارجية** بالضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات الإقتصادية الدولية بعد حصول العراق على إعفاءات في ديونه الخارجية، فضلا عن حصوله على قرض إبتدائي بمبلغ (82 مليون دولار) [32]. إذ أنّ هذه المؤسسات وكذلك البنوك والمصارف التجارية غالباً ما تربط تقديم مساعداتها بمدى تطبيق هذه الدولة أو تلك برامج الخصخصة .

أما **المسوغات الداخلية** فهي تتمحور حول الأبعاد الإقتصادية للخصخصة، إذ تصاعدت الدعوات الرسمية والشعبية في العراق باتجاه ضرورة تبني الليبراليه الجديدة القائمة على أبعاد الدولة وتحجيم دورها في الحياة الإقتصادية وتصفية القطاع العام، مقابل إعطاء الدور للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهذا نابع من إدراك حقيقي لظروف العراق واحتياجاته، بعد أن أثبتت التجربة السابقة فشل مؤسسات القطاع العام في النهوض بالقطاع الإقتصاد العراقي، وتسببها في حصول اختلالات إقتصادية ومالية كبيرة، إذ أصبحت مؤسسات القطاع العام وحدات تمتص موارد الدولة العامة، ومصدراً لاستنزاف وضياع الموارد الإقتصادية نجم عنها تدني مستوى المعيشة وتعطيل برامج التنمية.[33]

إنّ الإستقرار السياسي يُعد مطلباً ضرورياً لنجاح تطبيق هذه البرامج، فالتطورات السياسية الأخيرة والتغيير السياسي المتدرج أدّى إلى استقرار نسبي، مما يشجع على جذب روؤس الأموال، وهذا من شأنه تشجيع الإستثمار وجذب المستثمرين المحليين والأجانب إلى تنمية وتطوير القطاع الخاص. وعلى أية حال فإن نجاح برنامج الخصخصة في تحقيق أهدافها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير بيئة اقتصادية متكاملة تساير مساراته، وتحديداً يتطلب النجاح بيئة اقتصادية ذات اجراءات فعالة تتسم بالتالي[34]:

1.المنافسة في الاسواق: ان الخصخصة تعتمد على حقيقة مفادها أن مديري المؤسسات في القطاع الخاص يحصلون على حوافز وامتيازات تختلف بصورة جوهرية عما يحصلون عليه نظرائهم في القطاع العام، الأمر الذي يدفعهم إلى تحقيق زيادة في الكفاءة وحسن تخصيص الموارد. وإن ضعف المنافسة في السوق او وجود الاحتكار يضّعف من الفروق بين الحوافز والامتيازات السائدة.

2.تصحيح وإعادة هيكلة القطاع الحكومي : إعادة النظر في دور الدولة والفلسفة الجديدة لادارة الحكومة العراقية, لمسؤوليتها تجاه الاقتصاد العراقي وتنظيم الهيكل الاداري في ظل الدور الجديد, وازالة التداخل في الاختصاصات والادوار بين الجهات الحكومية لرفع الكفاءة الانتاجية في القطاع العام ( الحكومي ) .

3.تحرير الاسعار ومعدلات الفائدة: لا يتحقق الاستخدام الأمثل لموارد الانتاج إلا من خلال تبادل تنافسي يعكس تفاعل لقوى العرض والطلب على السلع. ويمثل السعر الادارة الوحيدة عملياً لتحقيق التوازن الكفء في السوق. على أن تحرير اسعار الفائدة وحده لا يكفي لتحقيق كفاءة أفضل في تخصيص الموارد، إذ أن قدرة تشكيلة الانتاج من السلع والخدمات لا يمكن أن تتوافق مع احتياجات الطلب ألا في ظل أسعار حرة تتحدد في الاسواق.

4.تحرير التجارة وتعديل اسعار الصرف: يتأثر الاستثمار الخاص بمستويات الربحية والخطر التي تتأثر بدورها الى حداً بعيد بمستويات تحرير التجارة واثرها في المنافسة الداخلية مما يستوجب التدرج في هذا

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاتجاه فضلاً عن ذلك يمكن الاستعانة بسياسة سعر صرف حكيمة لزيادة القدرة التنافسية الاقتصار المحلي.

5.تعزيز دور الدولة الرقابي: ان ضبط الاحتكار ووضع الية مناسبة وعلنية لتحديد وتعديل الاسعار سوف يعزز برامج الاستثمار الخاص ورفع كفاءة النظام القضائي بشكل فعال.

6.العمالة الوطنية: ان قضية الايدي العاملة العراقية هي المحور الرئيسي الذي يلقى جدلاً واسعاً في الساحة العراقية عند طرح مشروع الخصخصة وان تؤخذ بعين الاعتبار من قبل صانعي القرار حول مشايع الخصخصة فلا يمكن نقل كافة الايدي العاملة العراقية في الانشطة ذات الطابع الاقتصادي في الحكومة الى القطاع الخاص لذلك على الحكومة واللجان المكلفة بدراسة خصخصة مؤسسات القطاع العام ايجاد الحلول والبدائل لهذه المشكلة لذا يفترض عند التحول الى الخصخصة كنموذج لتنظيم الاقتصاد واخراجه من المأزق الاقتصادي، ومن هنا تحتاج برامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة وعلى اساس التعلّم من التجارب والمراجعة والتصحيح. ففي اطار البيئة الاجتماعية التي تمثل المنتجين والمستهلكين والعاملين والمنظمين لابد من التوعية بفكرة الخصخصة واهدافها ومتطلباتها وفوائدها للاقتصاد الوطني[35].

**4- الإستثمارات الأجنبية وآفاقها المستقبلية:**

يعتبر الإستثمار الأجنبي أهم الركائز التي تبنى عليها سياسة تحفيز الدول النامية في شق طريقها نحو النمو والتنمية الإقتصادية، وبعد تغيير النظام السياسي في نيسان عام 2003، طرأ تغير جوهري في طريقة إدارة الإقتصاد الوطني، وبدأ الإهتمام يتزايد بشكل كبير في الإنفتاح الإقتصادي أمام العالم، فبعد إصدار قانون الإستثمار رقم 49 لسنة 2004، ومن ثم إصدار قانون 13 لسنة 2006، الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الإستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالإستثمار من خلال توفير الشهادات والضمانات للمستثمرين وحماية حقوقهم وعوائدهم وممتلكاتهم، فضلاً عن تعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج وتوسيع الصادرات، من أجل بناء إقتصاد عراقي متطور، في ظل إمكانيات وثروات مالية وطبيعية وبشرية. ولا مناص من الخروج من أزماته، إلا من خلال تبنّي سياسة تنموية إقتصادية وطنية تصب في إصلاح هياكله الإقتصادية[36].

تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حيوياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن اهم هذه العوامل القوانين الاستثمارية، والسياسات الاقتصادية الكلية، والاهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج واسعارها النسبية، واخيراً حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية لا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه تجاوز ذلك الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة، فتحقيق الاستقرار السياسي والأمني يجب ان يكون حاضراً في تحقيق الفوز بثقة المستثمرين الأجانب [37].

كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة في العمل بتحديد الحد الأدنى من الأجور او حد اقصى من ساعات العمل، لذا وفي هذا السياق تنصب الدراسة كمرحلة أولى- على تحليل العوامل الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العراق. اما في المرحلة الثانية هي تحليل العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية للعمل في داخل العراق.

**نظرة قانون الاستثمار الأجنبي في العراق لعام 2006 :**

يعكس قانون الاستثمار الأجنبي رقم 13 لعام 2006 السياسة الاستثمارية في العراق إجمالاً، والسياسة الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الاجنبي الى البلد بوجه خاص فقد هدف قانون الاستثمار الى تشجيع وتنظيم رؤوس الأحوال العربية والأجنبية في اطار السياسة العامة في الدولة تنسجم مع أهداف وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2004-2007 ولعل ابرز ما تضمنه قانون الاستثمار الأجنبي الجديد مايلي[38]:

1- تشكيل هيئة تسمى (هيئة الاستثمار) تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيأة أو من يخوله للهيأة رئيس بدرجة وزير ونائب بدرجة وكيل وزير.

2- أتاح القانون إمكانية استخراج راس المال الذي يدخله الأجنبي الى العراق بما لا يتعارض مع احكام القانون والإجراءات الكمركيه والضريبية وبعمله قابله للتحويل بعد تسديد التزاماته اتجاه الحكومة العراقية.

3- السماح للمستثمر الأجنبي باستئجار الأراضي اللازمة للمشروع للمدة التي يكون فيها المشروع قائماً على ان لا تزيد عن 40 سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة.

4- منح المستثمرين عدد من الالتزامات الأخرى لتشجيعهم على توظيف استثماراتهم في العراق.

5- عدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون.

6- كما يوصي القانون بالزام المستثمر بتوظيف بشكل مباشر او غير مباشر عددا من العراقيين المقيمين لا تقل نسبهم عن 50% من مجموع العاملين في المشروع.

7- يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار بالإعفاء الضريبي والرسوم لمدة 5 سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري.

8- نص القانون تطبيق شروط الاستثمار الواردة في اتفاقية دولية يكون العراق طرفاً فيها.

9- لا يخضع لأحكام القانون الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز وقطاعي المصارف وشركات التأمين.

## ثانياً:رؤيا لمستقبل التنمية في العراق

إن وضع رؤيا مستقبلية عن الاقتصاد العراقي لابد وأن يكون النفط العنصر المحوري فيها، وعلى الرغم من أهمية النفط في صياغة التوجهات التنموية, إلا أن هناك آثاراً سلبية له على نمط التنمية ليكون تاريخ العراق الاقتصادي يعطي صورة سلبية عن دور النفط في تحديد اتجاهات التنمية, فالنفط لم يؤثر على الجانب الاقتصادي بحسب بل امتدت آثاره إلى خلق نمط سياسي يعتمد على النفط وفرض الهيمنة على الشعب, فامتلاك الثروة من قبل الدولة يعني احتكار مصادر القوة والثروة في المجتمع والاقتصاد, وهذه المسألة تبرز بشكل واضح عند فهم مكانة النفط في عملية التنمية . إن التنمية الاقتصادية في العراق ترتبط بمدى قدرة الحكومة على إدارة الريع النفطي لوجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بينهما, وهذا يجعل أن التنمية رهن بالأوضاع السائدة في السوق النفطية العالمية, وظهر ذلك جليا آبان الأزمة العالمية في

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2008 وما تلاها وكيف أثرت أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة والتي اضطرت معها الحكومة إلى إعادة النظر لأكثر من مرة بالموازنة العامة في 2009 وعندما تحسنت أسعار النفط اقدمت الحكومة إلى وضع موازنة تكميلية[39] . وعلى ضوء التذبذب بأسعار النفط يمكن أن نضع بعض السيناريوهات عن إيرادات النفط وإيرادات الموازنة العامة ومن خلالها يمكن أن نحدد العجز في الموازنة أو أن يتم تكييف الانفاق العام ولو جزئيا إلى التذبذبات التي تطرأ على الإيرادات العامة.

جدول (7) سيناريوهات تقدير الايرادات النفطية والايرادات العامة

| سيناريوهات التصدير وسعر النفط والايرادات | الاول | الثاني | الثالث | الرابع | الخامس |
|---|---|---|---|---|---|
| مليون برميل باليوم | 3.2 | 3.2 | 3.2 | 3.2 | 3.5 |
| سعر البرميل / دولار | 35 | 40 | 45 | 50 | 65 |
| ايرادات التصدير (مليار دولار) | 41 | 47 | 53 | 58 | 77 |
| ايرادات التصدير (ترليون دينار) | 48 | 56 | 61 | 67 | 89 |
| ايرادات غير النفطية (ترليون دينار) | 10 | 10 | 10 | 10 | 10 |
| مجموع الايرادات | 58 | 66 | 71 | 77 | 99 |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على ,

أحمد بريهي العلي, سياسة الانفاق العام والموازنة مع سعر النفط المنخفض, ك2, 2015, محاضرة القيت في جامعة كربلاء, ص28

.

إن المفارقات بالمسألة النفطية أن القطاع النفطي يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يستوعب إلا 2% من القوى العاملة لكونه قطاع كثيف رأس المال, في حين أن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من 90% من الموازنة العامة للدولة وبذلك يكون أثر النفط بأنه يمول أكثر من ثلاثة ملايين موظف حكومي .

إن الحكومة العراقية سخرت بأنها قادرة على إعادة بناء الاقتصاد العراقي من خلال الاعتماد المرحلي على النفط وبذلك وضعت خططها التنموية بالاستفادة من تطوير القطاع النفطي من قبل الشركات النفطية العالمية بزيادة الإنتاج النفطي والتي أوضحت الشركات بأنه العراق على إنتاج نحو 12 مليون برميل يوميا بحلول عام 2017 ولكن هذا التوقع لم يلق صداه بين الأوساط المختصة العراقية لأنه يمثل هدرا بحقوق الأجيال القادمة فضلا عن أن البنية التحتية النفطية غير قادرة على إنتاج هذا المستوى لأسباب فنية واقتصادية .

ويتطلب الأمر أيضا بأن يستخدم الريع النفطي في تنويع الاقتصاد العراقي بشكل يقلل الاعتماد عليه وتنمية القطاعات السلعية (الصناعة والزراعة)[40]

امام السياسة الاقتصادية المالية والمستقبلية في العراق حزمة من المهام والاهداف تنبغي ان تعمل عليها والتفاعل معها بدقة ومنها: [41]

1- وضع وترتيب الأولويات الاستثمارية

ترميم واصلاح وتنمية وتطوير القدرات ومعناها

2- حسم مسألة دور الدولة الاقتصادي في المرحلة الانتقالية والمقبلة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3- الموقف من آليات السوق وآثار التحول :

إن التوجه نحو اقتصاد السوق بدأ مع نيسان 2003 وتوفرت الرغبة في قيام القطاع الخاص بدوره القائد لعملية التنمية بخاصة أن البلد بحاجة إلى بناء مؤسسي اقتصادي جديد بعيدا عن النفط وهذا يحتاج إلى عملية إصلاح شاملة تقوده الدولة على شرط أن لا ينظر القطاعالخاص بما تقوم به الدولة[42].

4- النظرة الواقعية نحو القطاع الخاص

ان النظرة الواقعية للقطاع الخاص وتنميته وتطويره في غاية الأهمية لأسباب عديدة فهو خاص في المشهد الاقتصادي العراقي الحالي ولا يمكن حذفه, كذلك فان التوجه نحو ان يكون هذا القطاع هو القائد للنشاط الاقتصادي مستقبلاً اذن كيف تتعامل معه بوضوح، وما هي التدابير والإجراءات اللازمة لتفعيل دوره وتعزيز مكانته في الاقتصاد العراقي وفق رؤية استراتيجية مناسبة.

4- إيلاء موضوع التنويع الاقتصادي اهتماماً بالغاًً والعمل عليه بكل جد واستمرارية بهدف تحقيق الاعتماد على أحادية القطاع النفطي ولزيادة مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى.

وقد سعت الموازنات العامة في العراق المعتمدة خلال الفترة السابقة بعد مرحلة التغير في نيسان 2003، الى مجموعة من الأهداف من بين أهمها: [43]

أ- تنويع مصادر الموارد المالية من خلال تقليل اعتماد إيرادات الميزانية على الإيرادات النفطية وذلك بإعطاء أهمية أكبر للقطاعات الإنتاجية لقطاعي الزراعة والصناعة من اجل ضمان زيادة مصادر الدخل زائداً المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ب-اصلاح القطاع النفطي من خلال استخدام المعايير التجارية لرفع درجة كفاءة وحسن أداء الشركات النفطية ويتحقق ذلك من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية لأنه يعد المصدر الأساسي الإيرادات الموازنة العامة حالياً (95%)

ت-تفعيل نشاط القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل لغرض المساهمة في معالجة ظاهرة البطالة او تقليلها في الاقتصاد العراقي.

ث-العمل على تشجيع السوق الحرة وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي فضلاً عن إعطاء دور أساس للقطاع الخاص في اعمار وإعادة اعمار العراق ومشاركته في عملية التنمية المستدامة للبلد من خلال إعادة بناء العملية.

ج- زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تفعيل دور الضرائب والكمارك والرسوم والشركات العامة في جباية الإيرادات.

ح- التركيز على اعمار البنى التحتية الأساسية لغرض تهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي فضلاً عن توفير الخدمات الأساسية للمواطن.

خ- التقليل من دور الدولة في النشاطات الاقتصادية (خصخصة القطاعات).

د- العمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات (الموازنة العامة).

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

**التنمية الاقتصادية : تحفيز الصناعة**

تعتبر الصناعة التحويلية المحرك الاساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الاداة الاكثر فاعلية في تمويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة فانخفاضه الى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير امكانية متزايدة للتنمية المستدامة. وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح, وتقليصا للمسافات الاقتصادية, فالشكل الذي يفرض على الاقتصادات دخول دائرة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو, فان الصناعة التحويلية تشكل المصدر الاساسي للمّيزات التنافسية الديناميكية,ولامتلاك القدرات الانتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي الى المستوى العالمي. تتميز الصناعة العراقية في هذا المجال عن الصناعات الاخرى بقدمها وتعدد انشطتها وريادتها وكانت المثل والقدوة للصناعات للدول الاخرى في المنطقة, حيث انتشرت هذه الصناعات بشكل كبير في الدول المجاورة للعراق وغير المجاورة. وتشكل الصناعات التحويلية اولوية استثمارية سواء في القطاع العام او الخاص, نظراً لقدرتها على النمو, وتوليدها للدخل واستيعابها لإعداد متزايدة من العمال, نتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (انماط استهلاك داخلية جديدة وتغيير في اذواق المستهلكين) الى التغيير الواسع في التجارة الخارجية. بيد ان هذا لم يحقق قطاع الصناعة التحويلية في العراق خلال العقود الثلاثة الماضية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب ما الت اليه الاوضاع التي عصفت بالعراق جراء الحروب عقوبات اقتصادية واوضاع امنية سيئة ادت بهذا القطاع المهم والستراتيجي الى انهياره كما دمرت جميع قطاعاته الاخرى الاقتصادية, وعليه ترتكز الرؤية المقترحة والهدف الاساسي لإستراتيجية التنميه الصناعية المنبثقة عنها من خلال عدد من المنطلقات والإمكانات وفي مقدمتها المنطلقات الرئيسية التي تسعى هذه الاستراتيجية في احداث قفزة صناعية قوية خلال السنين القادمة غايتها رفع مساهمة هذه الصناعات الى 30–40 % في ضمن الناتج المحلي الاجمالي[44].

اما المنطلقات الرئيسية الاستراتيجية فهي تهدف الى: [45]

1. امكانيات العراق الهائله للتوسع في تصنيع المنتجات المشتقات البترولية حيث يمتلك العراق تقريبا على ( 9.5% ), من احتياطي العالم المؤكد من البترول الخام .
2. المزايا النسبية الواضحة التي يتمتع بها العراق في تصنيع المنتجات البتروكيمياوية في العالم حيث يضم العراق نسبة ( 1.57% ), من احتياطي العالم المؤكد من الغاز الطبيعي. فبالرغم من نجاح جهود العراق في تصنيع نحو اطنان من المنتجات البتروكيميائية, ما زالت جملة طاقاتها الانتاجية لا تمثل اقل من 5% من انتاج العالم من المنتجات البتروكيمياوية.
3. مكانة العراق الاقليمية كمهد للحضارات ومقدسات العالم الاسلامي بالاضافة الى مكانته الدولية وموقعه الجغرافي المميز ساعده في جذب أعلى الكفاءات العلمية والقدرات الفنية المتخصصة ولا سيما من العالم العربي والاسلامي وتشجيعها على بناء وادارة المراكز المتطورة للتقنيات الصناعية ومناطق وحاضنات تقنية واضحة بالاضافة الى مؤسسات علمية ومراكز للبحث العلمي والعملي والتطبيقي ومراكز تدريب فني وتقني يمكنها الاسهام بفعالية في تأهيل الصناعة المحلية مع تأمين مهارات البلد الوطنية

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المطلوب لغرض احداث التغيرات التقنية اللازمة لتسريع التوسع الصناعي مع ضمان استمرار نجاح مسيرة التصنيع وتحسين المزايا الصناعية النسبية للعراق

4.وجود انواع مهمة من الموارد المعدنية غير البترولية القابل للتطوير والاستغلال التجاري, حيث يزخر العراق بعدد كبير من الترسبات الغنية المشجعة كالفلزية واللافلزية بما فيها الذهب والفضة والنيكل والكروم والزنك والنحاس والحديد والفوسفات والبوكسايت ورمل الزجاج والمغنسيوم وعدد من الاحجام الزينة بالاضافة الى الجبس والحجر الجيري.

5.ارتباط العراق بتحالفات اقليمية عديدة على مستوى دولي ومستوى الجامعة العربية ودول منظمة المؤتمر الاسلامي يشجع على انه يمكن الاستفادة منها في توسيع وتنويع قواعد الانتاج الصناعي على الاساس التكاملي لتعزيز مراجعه سلبيات الانفتاحات غير المتكافئة المترتبة عن تيارات العولمة الاقتصادية المتذبذبة.

ولتسهيل تحقيق هذه الرؤية والاهداف الاستراتيجية للتنمية الصناعية للعراق خلال العقود الثلاثة القادمة بشرط مراعات متطلبات حماية البيئة والمحافظة والحفاظ على مصادر المياه لكي يتم الاهتمام بتطوير وتشجيع الاستثمار في فروع صناعية محددة وصناعات معينة وذلك كله ضمن اولويات رئيسة اهمها ما يلي: [46]

1.صناعة المشتقات البترولية وبما فيها الوقود وزيوت الشحم وكذلك منتجات مصافي التكرير الاخرى.

2.الصناعات البتروكيمياوية والتي هي موجهة بالاساس للتصدير والصناعات المستخدم لمنتجات الصناعات.

3.الصناعات التي هي قائمة على الاستخدام المكثف للطاقة– وخصوصاً الصناعات التعدينية والمعدنية الاساسية ذات الاستخدام الكثيف للطاقة اللاحقة لها.

4.الصناعات والتي بدورها تكون مكملة وثانوية ومساندة لمشاريع الصناعة البتروكيمياوية والمعدنية الاساسية.

5.التوسعة الجديدة للصناعات القائمة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون قادرة على الصمود امام تزايد المنافسة في الاسواق المحلية والدولية.

6.الصناعات المتعلقة بدور تحلية ومعالجة وإعادة استخدام المياه ولتأمين الاحتياجات المحلية من معدات وآلات ومهمات هذه الصناعات.

7.الصناعات المتصلة بمهمة توليد وتوزيع الكهرباء لتأمين احتياجات هذا القطاع من المعدات والآلات المصاحبة لها .

8.الصناعات الإلكترونية وكذلك صناعة تقنية المعلومات والاتصالات والصناعات والتي بدورها تساعد على نقل واكتساب وتوطين التقنيات الصناعية في العراق.

9.الصناعات والتي تكون ذات ترابطات وتشابكات قوية مع بقية فروع الصناعة التحويلية.

10.الصناعات المرتبطة بتعاملها مع البيئة وبما فيها تدوير النفايات وتحسين وحماية البيئة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

**المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات خفض الفقر**

ان النظرة المستقبلية لدعم وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعبّر عن آلية لزيادة حجم التشغيل, وتحسين الدخول في الدول النامية ومنها العراق, في إطار الحد من البطالة ومواجهة الفقر, ولكن هناك منظور آخر للموضوع, ونقصد بذلك تقديم رؤية أطول مدى من الناحية الزمنية, باتجاه المستقبل, بأتجاه تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة[47]. وتبرز هنا الاستراتيجية والسياسة المتعلقة بالأجلين المتوسط والطويل, والمتجهة إلى احداث تحول هيكلي جذري للاقتصاد الوطني . واننا نشير هنا الى تغيير طبيعة النشاط بصورة كيفية, للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وموقعها بين الانشطة المولّده للناتج المحلي الاجمالي, ورفع مستويات الأنتاجية والعائد. ويحيلنا ذلك, من بين امور ما يواجهنا في هذا الصدد بين أمرين[48]:

نسق التنمية ذات الدفع (الخارجي), اي من خارج النسق او النموذج او النمظومة التنموية, من (المحيط) او البيئة التي تغلّف هذا النسق, سواء تمثل هذا (الخارج) في قوى وطنية او عالمية.

نسق التنمية القائمة على قوى الدفع (الداخلي), اي المبثوثة في حنايا المنطومة التنموية ذاتها وفي قلبها ولعل النظرة الى ما هو (داخلي) و(خارجي) بالنسبة الى النموذج التنموي, يتعلق بالدور المنوط بالتقدم التقني او التكنولوجي في المنظومة الأنتاجية والتنموية, وقد اعتبر التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي (Residual), الذي يؤدي دوراً مهماً يمثل القوة الدافعة المركزية للزيادة في الأنتاجية, ويتبيّن ان التقدم التكنولوجي ليس قوة باهضة في النسق التنموي, وهكذا أصبح من الضروري ان يعاد النظر في أدوار (فواعل التنمية) وخاصة الشركات ومنها الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة . واصبح من المهم ان ينظر إلى هذه المشروعات كآلية لتجسيد القوة الدافعة للتكنولوجيا و(البحث والتطوير) وللتعلم والمعرفة والابتكارات . لهذا كله يتعيّن علينا أن ننظر من جديد إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة, كآلية لاستئصال الفقر من جذوره وليس لمجرد خفضه او التلطيف من حدته, وعليه (زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال ((التكتل والتشبيك)), صادره في عام 2004 عن (الاسكوا)[49], لذا يعد التصنيع حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية بما يمتلك من قدرة التنوع والمرونة في التحرك من قطاع او فرع صناعي الى اخر. كاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. لذا تشكل القدرات الانتاجية في القطاع الصناعي عاملاً اساسياً في تحقيق النمو والاعتماد على الذات وتجنب الاعتماد المفرط على العالم الخارجي. فإذا كانت عملية تطوير وتوسيع القطاع الصناعي مهمة في الاقتصاد العراقي. فان الاهم من ذلك هو خلق انماط انتاجية جديدة تسند النمو الاقتصادي المستمر عن طريق زيادة التصنيع لانه قطاع ديناميكي فعال جداً, وتنطلق اهميته من خلال تصنع المواد الاولية الزراعية او المعدنية وغيرها, ثم توفير مستلزمات الانتاج للقطاع الزراعي, وكذلك تعزيز الروابط والتشابكات القطاعية المختلفة, ويساهم في تعزيز الانتاج والصادرات وتنميتها, والاهم من ذلك توفر فرص العمل الواسعة والمتنامية وبالتالي يساهم بشكل واسع فاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ان تطوير وتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق يتطلب وضع برامج جادة وفق استراتيجية وطنية ووفق منظور التعاون بين قطاع الاعمال الخاص والحكومة ليس لحل مشكلة البطالة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

فحسب إنما يتوجب العمل على رفع إنتاجية القوى العاملة وتأهيل وتدريب الايدي العاملة ورفع مستوى قدراتها لتكون مؤهلة لاستيعاب التطورات والتدريب مع التغيرات التكنولوجية بما يضمن بناء قطاع الاعمال الخاص وتنميته وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان يمتلك القدرة على المنافسة وفق الالتزام بقواعد السوق واتفاقيات WTO اذ تجد ان نجاح المشروع الصناعي الخاص عملية معقدة في ظل الانفتاح الاقتصادي وحرية انتقال السلع وتبدل الطلب العالمي, الامر الذي يشكل عائقا امام قدرة هذه المشاريع على الاستمرار في نشاطها ونفاذ منتجاتها الى الاسواق المحلية, فغالبا ما تكون هذه الصناعات ذات قدرات تنظيمية ومالية وادارية محدودة, اذ يكون صاحب المشروع هو المدير الذي يتولى ادارة المشروع دون الحاجة الى فريق اداري كفوء يهتم بكافة جوانب المشروع الادارية والتنظيمية والمالية, فضلاً عن رسم خطط للنهوض بهذا المشروع وتطويره وفقا للاساليب الحديثة في الانتاج.

ومن اجل ان نضع تصور لاستراتيجية التنمية الصناعية في العراق لابد من اتخاذ إجراءات وتدابير موضوعية متعددة ومتسلسلة مبنية على ثوابت البحث العلمي وتقويم الناتج لها ومن بين أهمها:

أ- تنظيم جهة وطنية شاملة لتشجيع المواطنين وتحفيز الدافع الوطني لافشاء المنتج المحلي والنهوض بالمنشاة الصناعية العراقية وتأهيلها.

ب-ضرورة عدم الإسراع بأسلوب الخصخصة وان تتم تحت رقابة مشددة من اجل تجاوز أي أخطاء للتمويل بشكل سريع وغير مدروس مما يؤدي الى هدر تلك المصانع والمنشآت التي تعد من الثروات الوطنية.

ت-مشاركة المستثمرين في تأهيل المنشاة التي هي بحاجة الى مبالغ مالية كبيرة وخبرات وتقنيات عالمية لا يتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بها.

ث-منح القروض الصغيرة والميسرة لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادره على استيعاب العمالة في الاجل القصير للتخفيف من حدة الفقر والبطالة.

ج- اعادة النظر باستيراد وتحديد دخول البضائع المصنعة الى العراق التي يمكن ان ينتج مثيلاتها في داخل العراق، ووضع رسوم كمركية على المنتجات المصنعة بالكامل والتي تدخل الأسواق المحلية، اسوة بالرسوم الكمركية في البلدان المجاورة وفق المعايير ونسب تحدد وترتب وتفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

ح- زيادة التخصصات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة السنوية في العراق الى القطاع الصناعي والصناعات التمويلية وخاصة الصناعات الاستراتيجية المهمة.

**التنويع الاقتصادي :**

مما تقدم تبين ان الحاجة إلى التنويع الاقتصادي اصبحت حاجة ضرورية وليست ترفاً اقتصادياً. ويعني التنويع الاقتصادي، هو ايجاد مصادر اضافية غير نفطية للعملة الاجنبية والإيرادات الميزانية العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الانتاجية الخدمية لاستيعاب الاعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيداً عن الاستخدام الحكومي. ولكن السؤال هو هل يستطيع

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العراق التخلص من الفخ الريعي وتحقيق التنويع الاقتصادي بعد، ان لم تستطع دولاً أكثر استقراراً سياسياً وتجانساً اجتماعياً وأكثر تقدماً في البنى الأساسية والمؤسسية من العراق في تحقيق ذلك [50].

إن لوجود الموارد الطبيعية في العراق التي ذكرها آنفاً هي الأساس القوي لبناء الاقتصاد إذ كلما كانت البيئة الطبيعية غنية بما تمتلكه من مصادر طبيعية

في الكم والنوع كان الاساس الاقتصادي للبلد أكثر متانة وانعكس ذلك على مستويات البلد الاقتصادية والاجتماعية وعندها تتوفر أهم عناصر نجاح الخطط التنموية. فقد كانت الموارد الطبيعية وستبقى المصدر المهم لتحقيق النمو والتطور في البلد.

ومن هنا نجد انه إذا ما تم الاهتمام بهذه الموارد وتوجيهها بشكل جيد ومدروس وتم الاستثمار في هذه الموارد وفق الاسس الصحيحة، نكون قد حققنا خطوة باتجاه تنويع الاقتصاد العراقي لما يمثله الاستثمار فيه من خطوةٍ نحو تنويع موارد الاقتصاد العراقي، فضلاً عن التحرر من احادية الموارد المالية والاقتصادية والاعتماد على القطاع النفطي، والسير باتجاه تنويع مصادر الدخل الوطني بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية.

فالتنويع الاقتصادي هدف بالغ الأهمية كونه يؤدي الى استخدام جميع الإمكانيات المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية كما يعد ركيزة أساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة نحو تحقق أهدافها لأنها تعمل على تحقيق استقرار اقتصادي مبني على قطاعات اقتصادية ذات عائد اقتصادي مجزي، وللتنويع الاقتصادي مبرراته منها: [51]

1- تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على بعض قطاعات الأنشطة التي تتمتع بميزة تنافسية واضحة.

2- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

3- تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي:

فالانكشاف الاقتصادي يعني نسبة التجارية الخارجية ومقسومه على الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100 وسبب عدم قدرة الاقتصاد على الإنتاج المتنوع تزداد الاستيرادات كما ونوعاً من الخارج مما يجعل نسبة الانكشاف عالية جداً [52].

4- تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي :

فالعراق متوفرة فيه الموارد المتنوعة وبالتالي فهو مهيا لانتقاله الى تنمية وتطوير الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات لان توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدام ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويساهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدره عالية . وفي ضوء القراءة السابقة لواقع الاقتصاد العراقي بالرغم من سجل التدهور في المؤشرات الاقتصادية المادية والبشرية، إلاّ أنه من الممكن لوجود الموارد الطبيعية المتنوعة وخلال مدة من الزمن أن يتيح للعراق استعادة وأخذ مكانته على الصعيد الدولي[53]، حيث لدى العراق الإمكانيات والفرص الكبيرة لتحقيق نمو اقتصادي كبير وتنويع اقتصاده خلال السنوات القادمة لما يملكه من مصادر بشرية ومادية هائلة، إذا ما استعملت هذه المصادر

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بشكل عقلاني ووفق سياسات اقتصادية رصينة تساعد على تحقيق واستمرارية النمو وتوفير مستويات معيشة عالية لجميع أفراد المجتمع العراقي ولسنوات عديدة قادمة[54].

وعلى هذا الاساس في تحليل لواقع الاقتصاد العراقي وبنظرة تحليلية لهيكل الناتج المحلي ومساهمة القطاعات المختلفة في تكوينه، ووفقاً لتبني الخطط التنموية التي وُضعت للاقتصاد العراقي استراتيجية توسيع القاعدة الاقتصادية لتنمية مصادر الدخل وتنويعها، أي منذُ عام (1970) وما تلاه من الأعوام، أن نلحظ إشارات جيدة في بعض مراحل هذه المسيرة على مستوى استراتيجية التنويع الاقتصادي، إلاّ أن الظروف التي سادت آنذاك كما ذُكرَ آنفاً عرقلت هذه المسيرة التنويعية، الأمر الذي يعطينا الأمل في إمكانية نجاح الاقتصاد العراقي في انجاز التنويع الاقتصادي.

وحسب التسلسل والترتيب الزمني لتلك المسيرة, يمكن أن نقسّم هذا الهيكل القطاعي للناتج إلى فترات تنويعية وكما يلي[55]

1. فترة التنويع الجزئي للاقتصاد العراقي خلال المدة (1970 – 1973).
2. فترة اللاتنويع في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1974 – 1980).
3. فترة التنويع الاقتصادي الجزئي خلال المدة (1981 – 1990)
4. فترة اللاتنويع الاقتصادي خلال المدة (1991 – 2010)

جدول (8) نسب مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة والاسعار الجارية) للسنوا ت( 2002– 2013)

| السنوات | مساهمة القطاع الزراعي (بالاسعار الثابتة) % | مساهمة القطاع الصناعي ( بالاسعار الثابتة ) % | مساهمة القطاع الزراعي (بالاسعار الجارية ) % | مساهمة القطاع الصناعي ( بالاسعار الجارية ) % |
|---|---|---|---|---|
| 2002 | 13.5 | 4.3 | 8.6 | 1.5 |
| 2003 | 14.3 | 4.6 | 8.4 | 1.0 |
| 2004 | 10.9 | 2.3 | 6.9 | 1.8 |
| 2005 | 13.7 | 2.2 | 6.9 | 1.3 |
| 2006 | 12.9 | 2.2 | 5.8 | 1.5 |
| 2007 | 9.2 | 2.3 | 4.9 | 1.6 |
| 2008 | 7.5 | 2.3 | 3.6 | 1.7 |
| 2009 | 7.3 | 2.9 | 5.2 | 2.6 |
| 2010 | 7.0 | 2.9 | 5.2 | 2.3 |
| 2011 | 7.4 | 3.2 | 4.1 | 2.8 |
| 2012 | 7.0 | 3.1 | 4.0 | 2.7 |
| 2013 | 6.9 | 3.1 | 4.0 | 2.7 |

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, مديرية الحسابات القومية.

احتسبت النسب من قبل الباحث .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

**الاستنتاجات والتوصيات**

1. كل المشاكل والعقبات التي تواجه تقدم العراق اقتصاديا تؤدي به إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية وتجعله البلد الفقير و انتشار البطالة المرتفعة بين سكانه , ورداءة المؤسسات الصحية و التعليمية فيه .
2. يمتلك العراق من المقومات و المشجعات للنهوض التنموي ما يؤهله لرفع كفاءته الاقتصادية في قطاعاته .
3. لابد من التحول الاقتصادي الجديد فهو البديل الأفضل نحو التقدم الاقتصادي ونقل البلد إلى الوجه الصحيحة , في نقل الملكية العامة للمشاريع إلى الملكية الخاصة أو الأجنبية , غايته رفع كفاءة الأداء للمشاريع .
4. يعد الاستثمار الأجنبي الحالة المثلى في سبيل التحول نحو اقتصاد السوق .
5. تعد الخصخصة أو الخوصصة , السبيل الناجع بكافة أنواعها و إستراتيجيتها المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تخدم مسارات التنمية في العراق .

**التوصيات**

1. بناء قاعدة إنتاج عريضة تشمل جميع القطاعات الإنتاجية وتطويرها وجعل مورد النفط القطاع القائد فيها .
2. تهيئة مناخ استثماري ممتاز يجعل من العراق محطة جاذبة له .
3. يجب على الدولة إن تكون الراعية و المشرفة على عملية الخصخصة حتى لا يستأثر بها أصحاب النفوذ فقط .
4. وضع مدى زمني للتحول الاقتصادي حتى نقطف ثمار التحول نحو تنمية شاملة , تؤدي في النهاية إلى حماية حقوق الأجيال اللاحقة في قطف ثمارها .
5. ان لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة مادياً ومعنوياً يسهم في دعم الاقتصاد وهياكله القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة تتضمن حزمة من القوانين و التشريعات الملائمة , والترويج عن هذه السياسات إعلاميا وفكريا وتوفير كافة المستلزمات المؤسسية الكفوءة .

**هوامش البحث**

(1) رياض مشرف, رأس المال المعرفي: الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي, المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية, تموز , 2010. الموقع: www.hrdiscussion.com.

(2) نجم الدليمي, هجرة الكفاءات العلمية العراقية (الأسباب والحلول)...بحث مقدم على الموقع الالكتروني: irker.olk/index.php?option=com.

(3) عماد عبد اللطيف سالم, تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة, ص23.

(4) عماد دخيل عيدان, مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, بغداد,2014, ص53.

(5) مسودة خطة التنمية الوطنية 2013-2017, السكان ثروة المجتمع المتحررة, ص2-3.

(6) حيدر الفريجي, الجوانب الإقتصادية في مشروع فدرالية الجنوب, مجلة معاً للأبحاث، العدد الثالث، مركز العراق للأبحاث, 2005.

(7) وفاء المهداوي: إدارة وتوزيع موارد النفط في العراق، خيارات دستورية، أوراق منتدى البدائل العربي، 2008، ص4.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(8) أحمد السيد النجار: الأبعاد الإقتصادية للغزو الإستعماري الأمريكي للعراق، إسلام ولاين، أيار، 2004، ص1-2.

(9) عبد علي كاظم المعموري ومالك دهام الجميلي: النفط والإحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص234.

(10) وفاء المهداوي: مصدر سابق، ص4.

(11) ريتشارد هانيبرغ: إنتهت الحفلة، سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة: أنطوان عبد الله، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص152.

* تصريح للمتحدث الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد على الموقع الرسمي للوزارة في 2013/8/7.

(12) ريتشارد هانيبرغ, المصدر السابق، ص5.

(13) محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 200، ص175.

(14) التقرير الإقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الإقتصادي للعراق للربع الأول من عام 2007: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2007، ص3.

(15) محمد علي زيني: الإقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، دار الملاك للفنون والأدب والنسر، ط3، بغداد، 2009، ص448.

(16) نجيب نجم الدين: مساهمة النفط في الإقتصاد الوطني وأثره في برامج التطور الإقتصادي في العراق، مكتب الإعلام والنشر/ شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد، 1974، ص27.

(17) مهدي الحافظ: الآن والغد، مقالات في الإقتصاد والسياسة، 2003-2008، شركة المنجد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2009.

(18) IEA, - Iraqi Oil Poised to bevome game – changer for world markets, 2012.

(19) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2014، مصدر سابق, ص331.

(20) وزارة التخطيط: خطة التنمية الوطنية، 2010-2014: ص68.

(21) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنة 2007، بغداد/ وزارة التخطيط، وزارة التخطيط 2008، جدول (1/ أ).

(22) جاسم محمد الذهبي وثائر محمود رشيد العاني, ادارة الطلب على المياه مدخل اساسي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي مع اشارة خاصة للعراق, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, مجلد 13, العدد 47, 2007, ص47.

(23) E.S.C.W, Economic and Social Commission for Western Asia. Application of sustainable development Indicators in the Escrow member countries Analysis of Results, United Nation, New York, 2000, p.22.

(24) سرمد عباس جواد وليلى جبر محمد علي: سياسات الإصلاح في الموازنة، وزارة المالية، الدائرة الإقتصادية، ص12.

(25) منذر جابر محمد, الخصخصة والإقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 11، العدد3، 2009، ص140-141.

(26) جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيأة الوطنية للإستثمار، قانون الإستثمار رقم 13 لسنة 2006.

(27) جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، قانون الإستثمار رقم 64 لسنة 2007.

(28) منذر جابر محمد: مصدر سابق، ص142.

(29) مجدي محمد اسماعيل ومحمود سلامة الهايشة، الخصخصة واثرها على التنمية في الوطن العربي، شبكة الالوكة، 2011، للمزيد على الموقع: www.alukah.net/books .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(30) نحمده عبد الحميد ثابت، فروع قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، مكة المكرمة، جامعة ام القرى، السعودية، محرم 1425هـ، ص1.

(31) عمرو هشام العمري، الآثار المالية للخصخصة في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 22، حزيران، 2005: ص18.

(32) فالح أبو عامريه، مصدر سبق ذكره، ص 226.

(33) باقر كرجي حبيب الجبوري, خصخصة القطاع العام في العراق – الأسباب والنتائج المتوقعة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 11، العدد 2، 2009، ص168.

(34) حسن نجم، الخصخصة, مدخل لاصلاح الاقتصاد العراقي، متاح على شبكة الانترنت على موقع وزارة التربية – الدائرة الاقتصادية.

(35) عبد الرحمن الريح، الاطر البيئية المطلوبة توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة، غرف تجارة وصناعة ابو ظبي، للمزيد على الموقع الالكتروني: www.obudabi.chamber.ae .

(36) سيف الدين محمد الحديثي: الإستثمارات الأجنبية وواقع الإقتصاد العراقي وآفاقه المستقبلية، مجلة كلية التراث الجامعي، العدد 13، كلية دجلة الجامعة، بغداد، 2013، ص28.

(37) مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPEللاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة منقحة، واشنطن، 2004، ص33–34 .

(38) انظر في ذلك:

–وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مشروع قانون الاستثمار الأجنبي في العراق، بغداد، ص1–17.

(39) كامل علاوي وحسن لطيف, الصناعة النفطية في العراق، التحديات والآفاق, مركز العراق للدراسات, 2015, ص273 .

(40) انظر إلى موضوع التنويع الاقتصادي في آخر البحث .

(41) علي عبد محمد الروای, اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، بحث مقدم الى الندوة العلمية (الاقتصاد العراقي الواقع ولطموح) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 9، المجلد 4، 2010، ص16.

(42) التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014, ص106 .

(43) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية القومية2007 – 2010 , ص14.

(44) سجاد الشمري، مشروع استراتيجية التنمية الصناعية في العراق لثلاث عقود من الزمن، 15 مارس، 2013. للمراجعة الموقع الالكتروني sajadshamre@hotmail.com .

(45) المصدر نفسه .

(46) سجاد الشمري, مصدر سابق .

(47) محمد عبد الشفيع عيسى, المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية, بحوث اقتصادية عربية, العدد 50, 2010, ص 114 .

(48) المصدر نفسه, ص 114 .

(49) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا), زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك, دراسة : صناعةالملابس في لبنان ( نيويوك: الاسكوا, 2004).

(50) علي مرزا، الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 30 اذار–1 نيسان، 2013: 24–40.

(51) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، استراتيجية الوطنية 2005–2007، 2006، ص24.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(52) علي عبد الهادي سالم, مصدر سابق, ص65.

(53) عباس مكي حمزه, التنويع الاقتصادي تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي, رسالة غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, 2013, ص190.

(54) أديب قاسم شندي, الاقتصاد العراقي.. الى أين ط1, النجف الاشرف, دار المواهب للطباعة, 2011, ص267.

(55) عباس مكي حمزه, مصدر سابق, 190 .